الأمم المتحدة S/2017/712

مجلس الأمن

Distr.: General
15 August 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

١ - يغطي هذا التقرير التطورات التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ويُقدم عملا بالقرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧) الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم خطيا إلى مجلس الأمن كل ٤٥ يوما معلومات مستكملة عن التقدم السياسي والتقني والعقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي الشامل والجامع المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

أولا - التطورات السياسية الرئيسية المتصلة بتنفيذ الاتفاق

٢ - تستمر التوترات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الزيادة، في خضم التحديات المستمرة التي تعترض سبيل التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والذي ينبغي أن يسترشد به البلد في طريقه لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية، واختتام الفترة الانتقالية السياسية. وفي مواجهة هذه الخلفية، يستمر الاستياء الشعبي من العملية السياسية في الاتساع، متفاقما بسبب تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، لا تزال الحالة الأمنية تثير القلق في مناطق عديدة في البلد، وبخاصة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة كاساي، بينما وقعت حوادث أمنية في كينشاسا وفي مراكز حضرية رئيسية أخرى. ولم تتوصل بعد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف الموقعة على الاتفاق السياسي إلى توافق في الآراء بشأن طريقة شاملة للجميع للمضي قدما في تنفيذ الاتفاق، وخاصة فيما يتعلق بتهيئة ظروف مواتية لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وطنية وإقليمية في الوقت المحدد وتتسم بالمصداقية والشفافية.

٣ - وفي بيان صادر في ١ تموز/يوليه، قام ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية بتذكير جميع الموقعين على اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر بالتزامهم بالتنفيذ التام والأمين للاتفاق. وأكد أن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تتحمل المسؤولية الأولى عن تنظيم الانتخابات، ودعا اللجنة إلى أن تنشر، دون مزيد من التأخير، جدولا زمنيا رسميا وتوافقيا للانتخابات. وأشار ممثلي الخاص كذلك إلى أهمية تدابير بناء الثقة اللازمة لتعزيز توافق مجدي في الآراء. ورد كورنيي نانغا، رئيس اللجنة، في ٤ تموز/يوليه، عبر وسائط الإعلام، بالتأكيد على أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية غير مكلفة بتنظيم الانتخابات، وإنما بصون السلام.

180817 170817 17-13631 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - و٧ تموز/يوليه في باريس، وفي اجتماع رفيع المستوى بشأن العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية عُقد بمبادرة من المنظمة الدولية للفرانكوفونية، قدم كورنيي نانغا أحدث المعلومات عن حالة العملية الانتخابية، ومنها مجموعة مقترحة من الأطر الزمنية الدنيا اللازمة للنجاح في إجراء العملية، وهي ستجعل من الصعب الامتثال للموعد النهائي المحدد بكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٥ - وفي ١٣ تموز/يوليه، صرح لامبير مندي ووزير الاتصال والإعلام والمتحدث باسم الحكومة بأن إجراء مزيد من التقييمات للإطار الزمني للانتخابات هو أمر يعد صلاحية مشتركة بين المجلس الوطني لرصد تنفيذ الاتفاق والعملية الانتخابية، والحكومة، واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وفقا لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي ٢٠ تموز/يوليه، أدلى فيتال كاميرهي، رئيس الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية، بملاحظات مماثلة، مشيرا إلى أن قرار تأجيل إجراء الانتخابات إلى ما بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ لا يمكن أن يتخذ إلا بشكل مشترك بين اللجنة والمجلس والحكومة، وحث اللجنة على أن تنشر جدولا زمنيا تفصيليا للانتخابات. وأصدر منبر تجمع القوى السياسية والاجتماعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التغيير المعارض والأحزاب الأعضاء فيه بيانات متعددة تشجب الملاحظات التي أدلى بها رئيس اللجنة ، وصفتها بأنها ''إعلان حرب ضد الشعب الكونغولي'' ودعت إلى ''أعمال مقاومة'' بدءا من ٢٢ تموز/يوليه. ولم تنفذ مع ذلك أي من ''أعمال المقاومة''.

٦ - وفوض الرئيس جوزيف كابيلا إلى رئيسي غرفتي البرلمان صلاحياته بعقد اجتماع للأعضاء المعينين في المجلس الوطني لرصد تنفيذ الاتفاق والعملية الانتخابية وذلك للتحقق من صحة وثائق تفويضهم، ومناقشة تعيين رئيس للمجلس بتوافق الآراء، وإنشاء مكتب لآلية الرقابة. وفي ٣ تموز/يوليه، ترأس أوبين ميناكو، رئيس الجمعية الوطنية، اجتماعا أوليا للأعضاء المقترح انضمامهم لعضوية المجلس الوطني لرصد تنفيذ الاتفاق، واجه انتقادات من جانب كثير من أحزاب المعارضة، ومنها الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية، وهو حزب وقع على الترتيبات الخاصة المؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل، التي أرست عملية إنشاء المجلس الوطني لرصد تنفيذ الاتفاق. وفي ٢٠ تموز/يوليه، اجتمع ليون كينغو وا دوندو، رئيس مجلس الشيوخ بمعظم الأعضاء المقترح انضمامهم إلى المجلس الوطني لرصد تنفيذ الاتفاق. وأعقب هذا الاجتماع انعقاد اجتماع في ٢٢ تموز/يوليه اشترك في رئاسته رئيسا غرفتي البرلمان، عُين خلاله جوزيف أولينغانكوي، رئيس قوى التجديد من أجل الاتحاد والتضامن وزعيم جناح التجمع المنشق ، رئيسا للمجلس الوطني لرصد تنفيذ الاتفاق. وتم تعيين أدولفو لومانو من الأغلبية الرئاسية وفيتال كاميرهي نائبين لرئيس آلية الرقابة، مع تخصيص منصب ثالث لجبهة احترام الدستور من ائتلاف المعارضة الذي تقوده حركة تحرير الكونغو. ورفض فيتال كاميرهي قبول منصب نائب الرئيس، محتجا بأن عملية تسمية الأعضاء في المجلس لا تتماشى مع الأحكام ذات الصلة من اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي ٢٤ تموز/يوليه، أعرب آبوت دوناثيان نشولي، الأمين العام للمؤتمر الأسقفي الوطني لجمهورية الكونغو الديمقراطية، عن عدم موافقته على العملية المفضية إلى تعيين رئيس وأعضاء المجلس الوطني لرصد تنفيذ الاتفاق، محتجا بعدم وجود ما يكفي من توافق في الآراء والشمولية. وفي ٢٥ تموز/يوليه، قَبِل لومونا ندابو رئيس جناح جبهة احترام الدستور المنشق، منصب نائب رئيس المجلس الوطني لرصد تنفيذ الاتفاق، الذي سبق أن رفضته إيف بازيبيا، منسقة الجبهة والأمينة العامة لحركة تحرير الكونغو. وفي ٢٥ تموز/يوليه رأس جوزيف أولينغانكوي الاجتماع الأول

للمجلس الوطني لمتابعة تنفيذ الاتفاق، الذي أسفر عن إنشاء لجنتين مسؤولتين عن وضع، على التوالي، القواعد والأنظمة ومشروع ميزانية الآلية.

٧ - وفي ١٧ تموز/يوليه، عين الرئيس كابيلا الفريق ديادوني آمولي، نائب رئيس هيئة الأركان السابق للاستخبارات والعمليات للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مفوضا عاما للشرطة الوطنية، ليحل محل اللواء شارل بيسينغيمانا. وأدخلت مزيد من التعديلات على قيادة دوائر الأمن، وبصفة خاصة الشرطة الوطنية، على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات.

٨ - وعقد اجتماع للتجمع في ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه. وكرر منبر المعارضة من جديد النداءات الداعية إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة المتوخاة في الاتفاق السياسي، خاصة فيما يتعلق بالإفراج عن السجناء السياسيين، والقيود التي يواجهها حيز المشاركة الديمقراطية، والتدابير الرامية إلى تعزيز استقلال اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ونشر الجدول الزمني للانتخابات وإجراء الانتخابات بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأعلن التجمع جدولا زمنيا للتعبئة الشعبية، يشمل يومين للإضراب العام في ٥ و ٩ آب/أغسطس، واحتجاجات في المدن الرئيسية في ٢٠ آب/أغسطس، وإجراءات أخرى بعد ١ تشرين الأول/أكتوبر، إذا لم تقم اللجنة بحلول أيلول/سبتمبر بدعوة الناخبين إلى المشاركة في الاقتراع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وردا على ذلك، صرح وزير الاتصال والإعلام والمتحدث باسم الحكومة بأن أية محاولة للإطاحة بالحكومة ستُعتَبَر جريمة ضد الأمة والدولة وسيجري التعامل معها على هذا النحو وفقا للدستور.

٩ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، صرح جوزيف كوكونيانجي نائب الأمين العام للأغلبية الرئاسية، بأن إجراء استفتاء دستوري يمكن أن يكون بديلا للمفاوضات الفاشلة بشأن إجراء الانتخابات. وفي ١١ تموز/يوليه، دافع اتحاد الديمقراطيين الاشتراكيين، وهو حزب ينتسب إلى الأغلبية الرئاسية، عن الإصلاحات الانتخابية الرامية إلى تعديل نظام التصويت. وفي ١٥ تموز/يوليه دعت عصبة الشباب في حزب الشعب للإعمار والديمقراطية، وهو الحزب المهيمن في الأغلبية الرئاسية، إلى إعلان حالة الطوارئ.

١٠ - وأعربت الجهات الفاعلة السياسية عن آراء متباينة بشأن ما بعد المرحلة الانتقالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي ١١ تموز/يوليه، دعا الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي إلى فترة انتقالية مدتها ستة أشهر خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨، لا يشغل فيها الرئيس كابيلا الرئاسة، وذلك إذا لم تنظم الانتخابات وفقا للاتفاق السياسي. وفي ١٤ تموز/يوليه، دعا جيرمان كامبينغا، رئيس حزب الحرية السياسي ووزير الصناعة السابق، إلى فترة انتقالية تمتد ١٨ شهرا، تمدد لمدة ثلاثة أشهر في حالة القوة القاهرة، يتولى الرئيس كابيلا رئاستها، مع رئيس وزراء يأتي من الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

ثانيا - التطورات السياسية الرئيسية المتصلة بتنفيذ الاتفاق

التطورات الانتخابية

١١ - أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أنها سجلت حتى ٢٩ تموز/يوليه أكثر من ٣٧ مليون من الناخبين الذين يحق لهم التصويت (٩٠ في المائة) منهم ٤٨ في المائة من النساء، وذلك

من أصل ٤١ مليون يمثلون عدد الناخبين المقدر على الصعيد الوطني. وتتراوح نسبة مشاركة المرأة في عمليات تسجيل الناخبين الجارية بين ٤٣ و ٤٨ في المائة، باستثناء مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية حيث تبلغ النسبة ٥١ في المائة، بسبب التدابير الخاصة التي تنفذها اللجنة بالتعاون مع السلطات المحلية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي ما يتعلق بالمقاطعات الخمس في منطقة كاساي، التي تمثل ١٦ في المائة من العدد المقدر للناخبين وفقا للجنة، يمضي حاليا تسجيل الناخبين في مقاطعتي كاساي الشرقية وسانكورو ومعظم أجزاء مقاطعة لومامي. ومن المتوقع أن تبدأ عمليات تسجيل الناخبين في آب/ أغسطس في مقاطعتي كاساي الوسطى وكاساي وإقليمي كاميجي ولويلو في مقاطعة لومامي، التي تمثل ٨,٥ في المائة من العدد التقديري للناخبين. ونظرا للشرط الذي يطالب مراكز التسجيل بأن تعمل لمدة ٩٠ يوما والوقت اللازم لتوحيد بيانات التسجيل، فمن الأرجح ألا تكتمل عملية تسجيل الناخبين في جميع أنحاء البلد قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٢ - وفي ١٨ تموز/يوليه، أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عن اعتزامها تنظيم انتخابات لحكام المقاطعات في ٢٦ آب/أغسطس في ١١ مقاطعة، هي أويلي السفلى، وإكواتور، وكاتانغا العليا، ولومامي العليا، وكاساي الوسطى، وكويلو، ومونغالا، وكيفو الجنوبية، وأوبانغي الجنوبية، وتشوبو، وتشوابا. وجاء هذا الإعلان عقب سلسلة من الاقتراحات بسحب الثقة بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قُدمت أساسا من جانب نواب المقاطعات من الأغلبية الرئاسية ضد حكام من صفوفهم على أساس ادعاءات باختلاس الأموال وسوء الإدارة. ولم تعقد هذه الانتخابات بعد.

القيود المفروضة على حيز الممارسة السياسية والعنف من حيث صلتها بتنفيذ الاتفاق السياسي في السياق الانتخابي

١٣ - وثق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، في مذكرته نصف السنوية التي نشرت في ٢٦ تموز/يوليه، ٤٣٠ انتهاكا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المرتبطة بالقيود المفروضة على حيز المشاركة الديمقراطية المتصلة بالانتخابات بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه في جميع أنحاء البلد. وهي أساسا انتهاكات حق الأشخاص في الحرية والأمن، والحق في حرية الرأي والتعبير (٩٨ انتهاكا) والحق في حرية التجمع السلمي (٨٠ انتهاكا). وتؤكد هذه البيانات وجود اتجاه متزايد لانتهاكات الحقوق والحريات السياسية منذ عام ٢٠١٥. ويزداد هذا الأمر تعقيدا بسبب انعدام التحقيقات الجادة والمنهجية ومساءلة منتهكي حقوق الإنسان. ولا يزال ضباط الشرطة الوطنية أبرز من يُزعَم ارتكابهم لهذه الانتهاكات، ويعزى إليهم ٢١١ انتهاكا من انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة. ويزعم أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولة عن٩٠ انتهاكا، تليها السلطات السياسية والإدارية (٤٤ انتهاكا)، وعناصر وكالة الاستخبارات الوطنية (٣٥ انتهاكا)، والجماعات المسلحة (٢٨ انتهاكا)، والسلطات القضائية (١٦ انتهاكا)، وغيرهم من عناصر الدولة (٦ انتهاكات).

تدابير بناء الثقة

١٤ - ثمة حاجة ملحة لإحراز مزيد من التقدم صوب تنفيذ تدابير بناء الثقة الواردة في الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ووفقا لأحزاب المعارضة، لا يزال عدد كبير من السجناء السياسيين رهن الاحتجاز، بينما تدعي الحكومة أن بعض الشخصيات البارزة في الاحتجاز متهمةٌ بارتكاب جرائم جنائية لا علاقة لها بأنشطتها السياسية. وعلاوة على ذلك، لا يزال الحظر العام

المفروض على الاحتجاجات مطبقا في معظم المدن الرئيسية. وفي ١٠ تموز/يوليه، حظر رئيس البلدية في كيسانغاني، بمقاطعة تشوبو، حملة للتوعية بشأن تسجيل الناخبين نظمتها حركة تحرير الكونغو. وفي ١٩ تموز/يوليه، بدأ في المحكمة العليا في لوبومباشي بمقاطعة كاتانغا العليا استئناف الحكم الذي أصدرته محكمة السلام في كامالوندو في عام ٢٠١٦ في القضية المرفوعة ضد مويس كاتومبي حاكم مقاطعة كاتانغا السابق بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة تزوير وثائق من أجل الحصول على ممتلكات. وأشار محامو كاتومبي إلى وجود عدة مخالفات في الإجراءات، رفضتها المحكمة جميعها. وتسود مخاوف بشأن الجهود الرامية إلى التأثير على حياد القضاة، وخاصة فيما يتعلق بقيام مسلحين مجهولين عشية جلسة المحكمة بمحاولة اغتيال أحد القضاة. وعلاوة على ذلك، تزايدت منذ مطلع تموز/يوليه أعمال التخويف والمضايقات التي يقوم بها موظفو الدولة وتستهدف غابرييل كيونغو واكوموانزا، رئيس اتحاد القوميين الفيدراليين الكونغوليين وقائد التجمع في كاتانغا العليا.

ثالثا – جهود المساعي الحميدة من أجل تنفيذ الاتفاق والتطورات الإقليمية

١٥ – كثفت الحكومة الجهود الدبلوماسية الرامية إلى توسيع نطاق الدعم الإقليمي. وفي ٢ تموز/يوليه، سافر الرئيس كابيلا إلى أديس أبابا، بمناسبة القمة التاسعة والعشرين للاتحاد الأفريقي لالتماس الدعم من النظراء الأفارقة ضد الجزاءات الانتقائية التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضد بعض المسؤولين الكونغوليين. وبناء على طلب من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية شجب أعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي ما اعتبروه عقوبات أحادية جائرة ضد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومواطني هذه الدول. وفيما يتعلق بالاتفاق السياسي، حث مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي على التنفيذ الفعال والتوافقي للاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بهدف إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ودعا إلى التعجيل بتعيين رئيس وأعضاء المجلس الوطني لرصد تنفيذ الاتفاق والعملية الانتخابية.

١٦ – واتخذ المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو موقفا قويا لدعم التنفيذ الكامل للاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٧، ودعا الشعب الكونغولي إلى ”تحمل المسؤولية عن مستقبله“، وهي خطوة وصفت بأنها دعوة إلى التمرد من قبل الأغلبية الرئاسية والحكومة. وفي ٤ تموز/يوليه، أطلقت الكنيسة الكاثوليكية حملة توعية بشأن دور الاحتجاجات السلمية في دعم الاتفاق السياسي.

١٧ – وفي ٧ تموز/يوليه، عقدت المنظمة الدولية للفرانكفونية بالتعاون مع فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، اجتماعا استثنائيا في باريس لمناقشة الحصص الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحضر الاجتماع ليونار شي أوكيتوندو نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية، وكورنيي نانغا رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

١٨ – وفي ١٣ تموز/يوليه، وخلال اجتماع استثنائي عقد في لواندا، ندد مجلس وزراء الآلية الثلاثية الأطراف بين أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا بالإجماع بالتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعا إلى رفع الجزاءات الانتقائية التي فرضتها منظمات وبلدان غير أفريقية ضد مسؤولين من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٩ - وفي التقرير الختامي للاجتماع التاسع عشر للجنة الوزارية لجهاز التعاون السياسي والدفاعي والأمني الذي عقد في جمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تموز/يوليه، أكدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن عدم الاستقرار في منطقة كاساي خلف أثرا على الجدول الزمني للانتخابات المتوخى في الاتفاق السياسي وشجبت ”التدخل من خارج القارة في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي“، وحثت على رفع الجزاءات الانتقائية المفروضة ضد مسؤولين من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتوخى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تعيين مبعوث خاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية وإنشاء مكتب مؤقت من أجل تحسين الدعم المقدم للعملية الانتخابية، وتيسير الاتصال مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع توقع أن يستعيد وجوده في جمهورية الكونغو الديمقراطية الثقة بين السكان ويكفل الدعم الإقليمي المقدم للعملية الانتخابية.

٢٠ - وبذل ممثلي الخاص ومبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى مساعيهما الحميدة دعما للتنفيذ الشامل وفي الوقت المحدد للاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وعملا في تعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية والشركاء الإقليميين والدوليين من أجل إيجاد حل للمأزق السياسي.

٢١ - وواصل ممثلي الخاص تشجيع أصحاب المصلحة الكونغوليين الرئيسيين على مواصلة التزامهم بالعملية السياسية، وخاصة تنفيذ الاتفاق السياسي. وشملت الجهود التي بذلها عقد اجتماعات مع (أ) إيمانويل شاداري رامازاني، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والأمن، في ١٧ تموز/يوليه، الذي شجع ممثلي الخاص على أن يشارك بشكل منفصل مع الأغلبية الرئاسية والتجمع ضمن فريق اتصال صغير لتعزيز توافق الآراء حول العملية السياسية؛ و (ب) مع آبوت دوناثيان نشولي الأمين العام للمؤتمر الأسقفي الوطني لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في ١٧ تموز/يوليه، الذي أكد أن الحكومة واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تتحملان مسؤولية كسر الجمود الحالي من خلال القيام على التوالي بتنفيذ تدابير بناء الثقة، ونشر جدول زمني للانتخابات؛ و (ج) مع فيليكس تشيسيكيدي رئيس التجمع، في ٢٣ تموز/يوليه، الذي وصف تعيين جوزيف أولينغانكوي على رأس المجلس الوطني لرصد تنفيذ الاتفاق والعملية الانتخابية بأنه أسلوب تكتيكي إضافي تتبعه الأغلبية الحاكمة لتأجيل الانتخابات، بينما أعرب عن استيائه إزاء موقف الجهات الإقليمية الفاعلة مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى تجاه جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبناء على التفاعلات السالفة الذكر، واصل ممثلي الخاص تشجيع جميع أصحاب المصلحة على المشاركة في حوار مباشر من أجل التوصل إلى طريقة توافقية وشاملة للجميع للمضي قدما في التنفيذ الكامل بإخلاص للاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية، وإجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢٢ - وشملت الجهود التي بذلها مبعوثي الخاص إجراء مشاورات مع الشركاء الإقليميين والدوليين بشأن سبل تعزيز وتنسيق مشاركة المجتمع الدولي مع الأطراف الكونغولية في دعم تنفيذ الاتفاق السياسي. وفي هذا الصدد، اجتمع مبعوثي الخاص في ١٧ تموز/يوليه في أديس أبابا بموسى فقيه محمد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وميناتا ساماتي سيسوما مفوضة الشؤون السياسية، لتشجيع استمرار الشراكة الوثيقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بهدف تيسير إجراء انتخابات سلمية

وذات مصداقية. ورحب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالجهود المشتركة للمنظمتين، وحث الجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة على اتخاذ تدابير إضافية، منها القيام بزيارات مشتركة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل مواصلة العمل مع جميع أصحاب المصلحة في العملية السياسية. وفي ٢ آب/أغسطس، اجتمع مبعوثي الخاص مع الرئيس دينيس ساسو نغيسو رئيس الكونغو، لمناقشة جملة مسائل منها الجهود الإقليمية الرامية إلى دعم تنفيذ الاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

رابعا – ملاحظات

٢٣ – تتسم العملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية باتساع الفجوة بين منابر المعارضة والأغلبية الحاكمة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق السياسي، في سياق استمرار تقلص حيز المشاركة الديمقراطية. وقد تصبح جهات معارضة كثيرة، منها أحزاب المعارضة (وهي حركة تحرير الكونغو والاتحاد من أجل الأمة الكونغولية) التي اعتمدت حتى وقت قريب نهجا تعاونيا بقدر أكبر، أقل تأييدا للاتفاق إذا استمرت الخلافات مع الأغلبية الحاكمة. وأدى ما يتصوَر إنه خروقات للاتفاق السياسي، بما في ذلك تعيين رئيس الوزراء وتوقيع الترتيبات الخاصة المنقحة والإنشاء المثير للخلاف للمجلس الوطني لرصد تنفيذ الاتفاق والعملية الانتخابية، إلى تقويض ثقة أصحاب المصلحة في الاتفاق السياسي التي كانت سائدة في أوائل عام ٢٠١٧ وإلى انقسامات داخل منابر المعارضة وبينها ومع الأغلبية الحاكمة. وبالإضافة إلى ذلك، تراجعت الثقة التي نشأت بين الموقعين على الاتفاق. وفي ضوء ذلك، توجد حاجة ماسة إلى إرادة سياسية قوية وإجماع واسع النطاق من أجل التنفيذ الكامل والأمين للاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦ من أجل تفادي الدخول في مرحلة جديدة من المواجهة السياسية، لا سيما مع تزايد حدة التوترات السياسية في سياق النداءات المتكررة من قبل العديد من منابر المعارضة والمؤتمر الأسقفي الوطني لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع المدني من أجل إجراء الانتخابات بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تمشيا مع أحكام الاتفاق السياسي. ومن شأن الفشل في تهيئة الظروف المفضية إلى إجراء انتخابات في وقتها المحدد وسلمية وشفافة وذات مصداقية تتيح الانتقال السلمي للسلطة واختتام الفترة الانتقالية أن يؤدي إلى تعميق الأزمة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يزيد من تفاقم حالة الأمن وحقوق الإنسان والحالة الإنسانية والاقتصادية الخطيرة أصلا.

٢٤ – ويستلزم المضي قدما في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ أن تبدي الأطراف مزيدا من الإرادة السياسية، وأن تزيد من مشاركتها البناءة. ويشكل التنفيذ الفوري والكامل والملموس لتدابير بناء الثقة، والتوافق على تفعيل المجلس الوطني لرصد تنفيذ الاتفاق والعملية الانتخابية، ونشر جدول زمني للانتخابات يتماشى مع أحكام الاتفاق السياسي، عناصر تعد أساسية من أجل تعزيز مستوى الثقة اللازم للتغلب على الجمود في العملية السياسية. ويعد إتاحة حيز مفتوح للمشاركة الديمقراطية والاحترام الكامل للحقوق السياسية للجميع، بما في ذلك حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، من الأمور الأساسية اللازمة لتهيئة الظروف الضرورية المفضية إلى عقد انتخابات سلمية وذات مصداقية. ويجب أن يتوقف حرمان الأشخاص من الحرية بدوافع سياسية وسائر أعمال المضايقة ضد الأشخاص الذين يعبرون عن آراء تعتبر انتقادية للحكومة، ويجب إخضاع المسؤولين عن

انتهاكات حقوق الإنسان للمساءلة. كما أن كفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان من قبل قوات الأمن الحكومية، وخاصة الامتناع عن الاستخدام المفرط أو غير المتناسب للقوة في حفظ النظام العام، وضمان المساءلة عن انتهاكات هذه الحقوق، إضافة إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس من قبل جميع أصحاب المصلحة بين الفرقاء السياسيين تعد أيضا من الأمور الضرورية اللازمة لتهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات. وإنني أهيب بأصحاب المصلحة الكونغوليين أن يجددوا التزامهم بالتنفيذ الأمين للاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بما في ذلك تنفيذ تدابير بناء الثقة لتمهيد الطريق لنقل السلطة بطريقة سلمية وذات مصداقية. وفي ضوء ما تقدم، سيكون استمرار المشاركة السياسية مع جميع الجهات السياسية الرئيسية والمجتمع المدني أمرا بالغ الأهمية. وسيكون من المهم أيضا أن تتصدى الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية باتخاذ إجراءات متضافرة وبفهم مشترك لتعقيد الحالة والحلول الممكنة القائمة على الملكية الكونغولية لزمام الأمور. وسيواصل ممثلي الخاص، بالتعاون الوثيق مع مبعوثي الخاص، متابعة مبادراته في المساعي الحميدة، بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بغية مساعدة الأطراف الكونغولية المعنية في التوصل إلى اتفاق من خلال التوافق للمضي قدما في العملية السياسية.